مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل **10 أيلول/ سبتمبر 2014، الساعة 17/00 بتوقيت غرينيتش (الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 02/00 من صباح يوم 11 أيلول/سبتمبر 2014 بتوقيت طوكيو)**

UNCTAD/PRESS/PR/2014/33*
Original: English

تقرير للأونكتاد يشير إلى أن هناك ضرورة لمحركات نمو جديدة تخرج الاقتصاد العالمي من الركود

ما يسمى بالوضع "الطبيعي الجديد" مُعرَّض لتكرار أخطاء سياسات الماضي –

تدعيم الطلب المحلي وترويض التمويل وحركة رأس المال يشكلان أولوية ملحة

جنيف، *10 أيلول/سبتمبر 2014* - يؤكد تقرير التجارة والتنمية، **2014**[1] للأونكتاد أنه بعد مرور ستة أعوام على بداية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، ما زال الاقتصاد العالمي يبحث عن مسار نمو مستدام. وتدعو الدراسة، المعنونة ***الحوكمة العالمية وحيز السياسات اللازم للتنمية***، إلى إجراء تغييرات رئيسية في طريقة تنظيم وإدارة الاقتصاد العالمي. ويؤكد التقرير الذي يتوقع أن يتراوح معدّل النمو بين 2.5 و3 في المائة في عام 2014 أن الانتعاش العالمي ما زال ضعيفاً، في حين أن السياسات الداعمة له غير ملائمة وكثيراً ما تفتقر إلى الاتساق. وعليه فالعودة إلى نهج العمل السابق كالمعتاد لن يؤدي إلى معالجة الأسباب الأساسية للأزمة.

ويتطلَّب الخروج من ضعف النمو الاقتصادي الذي طال أمده تدعيم الطلب الكلي عن طريق زيادة الأجور الحقيقية وزيادة المساواة في توزيع الدخل بدلاً من اللجوء إلى فقاعات مالية جديدة بسبب المضاربات. ويذكر التقرير أن هيمنة التمويل الرأس مالي المستمرة على الاقتصاد الحقيقي واستمرار الهبوط في نسبة الأجور يوضحان العجز عن معالجة أسباب الأزمة وعدم تحسُّنها بشكل طبيعي.

ويلاحظ التقرير، في سياق استعراض للاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي، أنه من المتوقَّع أن يتحسن النمو تحسناً متواضعاً في عام 2014. فيتوقع أن ينمو الإنتاج بمعدل يتراوح بين 2.5 في المائة و3 في المائة في عام 2014، بعد نمو قارب 2.3 في المائة في عامي 2012 و2013. ويأتي معظم هذه الزيادة المتواضعة في معدّل النمو من البلدان المتقدِّمة التي ارتفع معدّل نموها من 1.3 في المائة في عام 2013 إلى 1.8 في المائة في عام 2014. ويرجع ذلك بدوره إلى تحسُّن طفيف في الاتحاد الأوروبي، نظراً لأن من المستبعد تحسُّن النمو في عام 2014 في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

ويتوقع التقرير أن تكرر الاقتصادات النامية ككل أداء السنوات السابقة، حيث يتراوح معدّل نموها بين 4.5 و5 في المائة. حيث سيتجاوز النمو 5.5 في المائة في بلدان آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، لكنه سيظل خافتاً بمعدل 2 في المائة في شمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويُتوقع في الوقت نفسه أن يستمر الهبوط في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بحيث يناهز معدّل نموها 1 في المائة، بعد أداء ضعيف في عام 2013.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311
unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

(1) **التقرير** (رقم المبيعات E.14.II.D.4, ISBN: 978-92-1-112877-2) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org.

وعلى غرار النشاط الاقتصادي، تظل التجارة الدولية ضعيفة. ومع الزيادة البسيطة في حجم التجارة السلعية والتي زاد معدلها قليلاً على 2 في المائة في عامي 2012 و2013 وأوائل عام 2014، كان النمو في التجارة الدولية أقل من نمو الإنتاج العالمي. ويؤكد التقرير أن بطء النمو في التجارة الدولية لا يرجع إلى ارتفاع الحواجز التجارية ولا إلى الصعوبات في جانب العرض؛ وإنما يرجع إلى ضعف الطلب العالمي. ولذا فإن الجهود المبذولة لحفز الصادرات عن طريق تخفيض الأجور و"التخفيض الداخلي" هي جهود ضارة وتأتي بنتائج عكسية، وبخاصة إذا ما اتبع عدد من الشركاء التجاريين هذه الاستراتيجية في آن واحد. فزيادة التجارة عالمياً ستتحقق عن طريق انتعاش قوي في الإنتاج يقوده الطلب المحلي وليس العكس.

والاستقرار الظاهر لمعدّلات النمو في مختلف بلدان الاقتصاد العالمي قد يعطي الانطباع بأن هذا الاستقرار يكمن في تجنُّب المخاطر المتتالية ويرجع لإنشاء مسار نمو منخفض ولكنه مستقر ومستدام بمعدل تضخُّم منخفض، ويرحب بعض المراقبين بهذا التحليل ويعتبرونه "وضعاً طبيعياً جديداً". ولكن ليس من الوضع الطبيعي أن يكون نمو التوظيف ضعيف، وأن تثبت الأجور، وتتزايد مستويات مديونية الأسر المعيشية، وأن ترتفع أسعار الأصول بشكل غير منضبط، وتتزايد نسب الأرباح، وتسود ثقافة منح المكافآت لكبار الموظفين بلا ضوابط. وقد تكون بعض محركات الانتعاش المستخدمة حالياً غيركافية لعملية نمو مستدامة.

ويذكر التقرير على وجه الخصوص أن مزيج السياسات المتبع حالياً في الاقتصادات المتقدِّمة يضعف الطلب المحلي – حيث يجمع مزيج السياسات هذا بين التقشُّف المالي، وتقييد الأجور، والتوسُّع النقدي على أمل أن يأتي الانتعاش والنمو المستدامين من خلال مرونة سوق العمل، وزيادة القدرة التنافسية، وإصلاح الميزانيات العمومية للمصارف، وكذلك من خلال تدابير سياساتية تعمل على الزيادة في السيولة نحو الاستثمارات المالية بدلاً من الاستثمارات الإنتاجية. ولكن بالنظر لما حدث، فان أي انتعاش حصل من خلال الطلب المحلي قد جاء متأخراً وغير مباشر وكان محصوراً في البلدان التي أدَّى فيها ارتفاع أسعار الأصول إلى أثر ثروة قوي بشكل كافٍ وشجع الاقتراض الاستهلاكي من جديد.

وللوضع "الطبيعي الجديد" في حد ذاته بعض أوجه الشبه المثيرة للقلق مع الظروف التي أدَّت إلى الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وبالتحديد فيما يخص زيادة عدم المساواة والتفاوت بين الدخول وتضخم فقاعات الأصول. وعلاوةً على ذلك، أدَّت القرارات المتعلِّقة بالسياسات العامة في البلدان المتقدِّمة إلى دورة مالية عالمية جديدة يُحتمل معها أن تؤدِّي حركات رؤوس الأموال الدولية (والتي تؤثر في البلدان النامية) إلى اضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي.

وتمكنت البلدان النامية من التعافي من الركود الكبير بعد عام 2008 بشكل أسرع من البلدان المتقدِّمة، ويرجع ذلك جزئياً إلى دعم الطلب المحلي عن طريق السياسات المضادة للتقلبات الدورية، وكذلك يرجع في بعض الحالات إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية. غير أن هناك حدوداً لما يمكن تحقيقه عن طريق السياسات المضادة للتقلبات الدورية والمكاسب الناتجة عن معدّلات التبادل التجاري، ولم يعد من الممكن الدفاع عن فكرة أن الاقتصادات الناشئة أصبحت قادرة على فصل نفسها عن الأحداث في الاقتصادات المتقدِّمة. وعليه فلا بد من البحث عن مصادر دينامية جديدة.

وبالإضافة إلى السياسات المتعلِّقة بجانب الطلب التي تؤدِّي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي والتي قد تشمل سياسات لإعادة توزيع الدخول، تحتاج بعض البلدان إلى زيادة مستويات استثمارها المحلي (العام والخاص)، وجميعها يحتاج إلى سياسات صناعية فعَّالة لتنويع قدرته الإنتاجية وتوسيعها لتلبية الطلب المتزايد بدون ضغط كبير على الأسعار المحلية أو الموازين التجارية. وسيكون على البلدان النامية أيضاً مواجهة تحدي عدم الاستقرار المستمر في النظام المالي الدولي. والتصدِّي لهذا التحدي ينبغي أن يشمل سياسات تنظيمية وسياسات اقتصاد كلي احترازية، تُطبَّق بصورة رئيسية على المستوى المحلي، ولكن ينبغي أن يشمل أيضاً تحسين التنظيم على المستوى العالمي.

ويفيد التقرير انه عادةً ما تولِّد التدفُّقات المالية الدولية دورة مالية في البلدان المتلقية وتؤدِّي في كثير من الأحيان إلى زيادة هشاشتها المالية، وتفضي إلى أزمة مالية في نهاية المطاف. ولهذا السبب، يكون من المتعذر في اقتصاد متزايد العولمة، وضع ضوابط مالية محلية في ظل عدم انضباط الأسواق المالية الدولية. ولتهيئة الظروف الاقتصادية الكلية والمالية المحلية الداعمة للنمو، ينبغي أن تكون لدى الحكومات أدوات سياساتية ملائمة لإدارة التدفُّقات المالية الدولية الموجودة تحت تصرفها. ويشدد تقرير الأونكتاد الجديد على أن تدابير التحكم في رؤوس الأموال وإدارتها ينبغي أن تعتبر أدوات عادية ضمن أدوات واضعي السياسات، وليس وسائل استثنائية ومؤقتة تُستخدم في الأوقات الحرجة فقط. والقواعد المتعدِّدة الأطراف الواردة في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات لمنظمة التجارة العالمية تسمح للحكومات بإدارة حساباتها الرأسمالية، بما في ذلك فرض القيود على حركة رأس المال.

غير أن بعض اتفاقات التجارة والاستثمار الجديدة، سواء أكانت ثنائية أم إقليمية أم "شاملة لبضعة أطراف" - أي الاتفاقات بين فرادى البلدان من مناطق أو أقاليم مختلفة، والتي تم التوقيع عليها أو يجري حالياً التفاوض بشأنها تدفع باتجاه التحرير المالي بصورة أشد وأكثر تحرراً من الاتفاقات المتعدِّدة الأطراف. وينبغي للحكومات التي تسعى إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتود إعادة ضبط نظمها المالية أن تنظر بعناية في مخاطر قبول هذه الالتزامات.

.**.